

الملاحة والمرور الجوي للوصول الى اي من البلدين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة - الفقرة ٢

لا تفسر احكام المادة السادسة بما يخالف احكام اطار السلام في الشرق الاوسط المتفق عليه في كيب ديفيد .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لاحكام المادة السادسة - الفقرة ٢ من المعاهدة التي تقضي بما يأتي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن اي فعل من جانب طرف آخر وعلى نحو مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة » .

المادة السادسة - الفقرة ٥

من المتفق عليه بين الاطراف انه لا وجود لاي دعاوى أن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقات الأخرى أو أن المعاهدات والاتفاقات الأخرى تسود على هذه المعاهدة .

ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لاحكام المادة السادسة الفقرة ٥ من هذه المعاهدة التي تنص على ما يأتي :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حال وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة وناقذة » .

الملحق الاول

تقضي المادة السادسة الفقرة ٨ من

□ مادة (٧) التمتع بحقوق الانسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقاً لميثاق الامم المتحدة .

□ مادة (٨) المياه الاقليمية

مع مراعاة احكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الاخر في المرور البريء في مياهه الاقليمية طبقاً لقواعد القانون الدولي .

(٥) توضيحات متفق عليها للمواد الاولى والرابعة والخامسة والسادسة والملحقين الاول والثالث للمعاهدة .

المادة الاولى

ان عودة مصر الى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى يتم بالنسبة الى كل منطقة بمجرد انسحاب اسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الاطراف ان تتم المراجعة المنصوص عليها في المادة ٤ عندما يطلب ذلك أحد الاطراف على ان تبدأ في خلال ثلاثة اشهر من طلبها ولكن لا يجري اي تعديل الا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء في الجملة الاولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على انه مخالف لما جاء في الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يأتي :

« يحترم الطرفان حق كل منهما في